



ظاهرة الفقر في الجزائر: الأسباب وطرق المعالجة

2019-2000

The phenomenon of poverty in Algeria : reasons & treatment

2000-2019

محمد علي الجودي جامعة الجلفة (الجزائر) Djmed20@yahoo.fr	صبرينة لطرش جامعة أم البواقي (الجزائر) sabrina_latreche21@yahoo.fr	كريم زرمان جامعة خنشلة (الجزائر) Zermane.karim@univ-khenchela.dz
---	--	--

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 30 ماي 2021 تاريخ القبول: 25 ديسمبر 2021	تحتل ظاهرة الفقر مكانة بالغة في سلم اهتمامات الاقتصاديين في مختلف دول العالم لتعدد أبعادها اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وبيئيا... الخ ، لذلك تعددت المفاهيم وتنوعت ، إضافة إلى ذلك اختلاف الفقراء أنفسهم والنظر إليهم من دولة إلى أخرى ، فهناك غني في دولة ما وذو مكانة اجتماعية فقير في دولة أخرى وهكذا ، إلا أن السمات المشتركة هي الانعكاسات السلبية التي تمس جميع المجالات تتعدى حتى الدول الأخرى ، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر أين أدى بالمختصين إلى دق ناقوس الخطر فيها والسعي لوضع برامج ومخططات لمحاربة هذه الظاهرة ، حيث أسفرت نتائج الدراسة على أن الجزائر لاتزال تواجه هذه الظاهرة لذلك شجعت الاستثمار الخاص من خلال التحفيزات الممنوحة لامتناس البطالة وتشغيل رؤوس الأموال في الجزائر بدل هروبها للخارج ، عمليات التضامن المدرسي مع سائر المتدربين خاصة الفئات المعوزة ، إعانات السكن وبعض البرامج المخصصة لذلك.
الكلمات المفتاحية: ✓ الفقر: ✓ أسباب الفقر: ✓ مكافحة الفقر:	Abstract :
Article info Received 30 May 2021 Accepted 25 December 2021	<i>The phenomenon of poverty has a great place in the ladder of economists' concerns in different countries of the world because of its multidimensional economic, social, health, environment, etc., so the concepts are varied. In addition, there is a variation in poor people themselves from a country to another, there are rich people in a particular country and poor social class in another, but the common feature is the negative repercussions that affect all areas beyond even other countries, among them we find Algeria where led specialists to Declaration the danger of poverty and seek to put and develop programs and plans to fight this phenomenon.</i>
Keywords: ✓ Poverty. ✓ Reasons of poverty. ✓ Fighting poverty	

هدف البحث إلى تحقيق هدف رئيسي وهو: تقديم قراءة مفاهيمية ورقمية حول مشكلة الفقر في الجزائر وأهم سبل القضاء عليها. كما أن هذا البحث يكتسي أهمية بالغة وهذا يعود أساسا إلى الموضوع الذي يتناوله، والذي يعتبر نقطة حساسة في الاقتصاد الجزائري الراهن، والمتمثل في تفشي ظاهرة الفقر وانتشاره، ومنه البحث في سبل مكافحة الظاهرة.

- منهجية الدراسة:

يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف دراسة الظاهرة، حيث تم القيام بدراسة بحثية مكتوبة في المراجع والأدبيات. ولتحقيق هذا الغرض، تم عرض الظاهرة محل الدراسة من خلال تقديم مفهوم الفقر وخصائصه في الجزائر وأهم أسباب انتشار هذه الظاهرة وأهم نتائج هذه الظاهرة من خلال عرض أهم مظاهر الفقر في الجزائر وأهم الحلول التي اتبعتها الجزائر للحد من انتشار هذه الظاهرة.

- الدراسات السابقة:

لقد حاول العديد من المختصين تفسير ظاهرة الفقر وتحليلها من خلال الدراسات المقدمة، حيث ارتأينا لتقديم البعض منها كما يلي:

☑ **الدراسة الأولى:** دراسة بوساق كريمة: دراسة سنة 2003-

2004 بعنوان: سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية دراسة

حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تمحورت إشكالية البحث كالتالي:

ما هي الحلول و السياسات الكفيلة بالقضاء على ظاهرة الفقر

أو على الأقل التقليص من حدتها؟ ، وقد هدفت الدراسة إلى

إبراز ظاهرة الفقر باعتبارها مشكلة تواجه مسار التنمية في الدول

النامية مع محاولة عرض مفاهيمها ومظاهرها و محدادها، كما

قامت الباحثة بدراسة تحليلية للسياسات المعروضة الهادفة للقضاء

على الفقر

كما استخدمت الباحثة المنهج الاستنباطي لدراسة الجانب

النظري للموضوع و المنهج الاستقرائي، من خلال استقراء أوضاع

الفقر بالدول النامية و بخاصة الواقع الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن المديونية الخارجية للبلدان النامية تمثل

عبئا ثقيلا على اقتصاداتها ومن ثم تعمل على الإضرار بجهود التنمية

تعتبر ظاهرة الفقر من أقدم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية ولا تزال إلى يومنا هذا واحدة من أهم المشكلات التي تواجهها الحكومات والأفراد على حد سواء، وفي القديم ارتبطت ظاهرة الفقر بفقدان الموارد أو بالحروب التي تؤدي إلى الاستعباد وتسلط الأغنياء على الفقراء لذلك سعت الكتب السماوية إلى الاهتمام بهذه الظاهرة والنهي عن استغلال الأغنياء للفقراء وأن كلاهما سواسية في الجزاء، لأن ذلك سيؤذي بشدة إلى خلق آفات اجتماعية كالمرض والجهل وانتشار الجريمة... والتي تؤثر سلبا على الواقع المعاش للأفراد من جهة وعلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى. وتشكل مكافحة الفقر وإيجاد سبل لمواجهته من أهم التحديات الأساسية التي تقوم بها الحكومات لرفع المستوى الأدنى لهذه الطبقات، لضمان مستوى من الرقي وكذا مستوى معيشي ملائم إلى حد الاكتفاء للعيش في رفاهية.

تعتبر الجزائر من إحدى البلدان الكثيرة التي تعاني من تفاقم هذه الظاهرة وإن كانت قد حققت انجازات كبيرة خلال السنوات الماضية، إلا أنها تشتكي وتواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية متعددة متعلقة بالفقر وانخفاض المستوى المعيشي لأفرادها فإن لم تصدى وتعمل على مواجهتها فإنها لن تتقدم في مسار التنمية التي تسعى لتحقيقه على كافة المستويات .

- إشكالية الدراسة:

من هنا جاءت هذه الدراسة لتحاول المساهمة في النقاش حول

أخطر ظاهرة تهدد الدول في العالم عامة والجزائر خاصة، وهذا من

خلال الإجابة على التساؤلات التالية والمتمثلة في:

☑ ما هو مفهوم الفقر؟

☑ وما هي أهم أسباب الفقر الحقيقية في الجزائر؟

☑ ماهي مظاهر الفقر في الجزائر؟

☑ ما هو موقع الجزائر من هذه المشكلة؟ وما هي الحلول التي

خصصتها الجزائر والتي من شأنها القضاء على هذه الظاهرة؟

- أهداف الدراسة:

لقد هدفت الدراسة إلى إيجاد المعالم الأساسية استنادا إلى الشريعة الإسلامية لتحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادي. و من خلال إبراز الرّكاة كركن أساسي في الإسلام شرع ليس فقط لمعالجة مشاكل الفقر بل أيضا لتطور الفقراء و ارتقائهم في المعيشة والرفاهية و إكسابهم قوة المنافسة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية.

اعتمدت هذه الدراسة أسلوب مزدوج بين الإطار التحليلي النظري و الوصفي و الإطار التطبيقي العملي معتمدين في ذلك على النصوص الشرعية والأحاديث النبوية والاجتهادات الفقهية. كما عرضت الدراسة بعض الدول الإسلامية كنماذج تبين نظم جمع وتوزيع موارد الرّكاة وفق معايير معاصرة.

وخلصت الورقة إلى ضرورة إنشاء منتدى عالمي للرّكاة يجمع الخبراء والفقهاء من جميع أنحاء العالم لدراسة ومناقشة التجارب والأفكار ذات الصلة. وذلك من خلال المؤتمرات والملتقيات وورش العمل المشتركة لتكوين مرجعية موحدة تساهم في تطوير وتحديث آلية الرّكاة بهدف للقضاء على الفقر، وبناء نموذج اقتصادي إسلامي تنهجه كافة الدول الإسلامية لتنمية اقتصاداتها ومعالجة مظاهر الفقر.

ونظرا لأهمية البحث، ومن أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة، ارتبنا تقسيمه إلى محورين، حيث شمل **المحور الأول:** قراءة مفاهيمية لظاهرة الفقر في الجزائر. في حين استعرض **المحور الثاني:** تحليل ظاهرة الفقر في الجزائر من خلال عرض مظاهر الفقر وأهم الحلول التي اتبعتها الجزائر لمحاربهه والحد من انتشاره وهذا خلال الفترة 2000 - 2019.

1. جذور الفقر في الجزائر.

1.1. الجذور التاريخية للفقر في الجزائر

لقد وجد الجزائريون أنفسهم بعد الاستقلال بعيدا عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية، حيث أتت عملت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر على استنزاف ثروات البلاد، وطمس الهوية الوطنية والنظام الاجتماعي للسكان الأصليين، وبلغ مجموع السكان الفرنسيين في الجزائر في تلك المرحلة ما يقرب من مليون ساكن، واستولى معظم المستوطنين على الأراضي الخصبة.

وتعود جذور الفقر في الجزائر إلى فترة الإستعمار الفرنسي، حيث مست حوالي 40 % من مجموع الشعب الجزائري آنذاك. ومع

فيها، و هي تجعلها في تبعية مستمرة للدول المتقدمة، كما أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي شرعت الدول النامية في تطبيقها كانت لها آثار سلبية على الطبقات الفقيرة في المدى القصير على الأقل، كما انزلت الفئة المتوسطة من جرائها ضمن دائرة الفقر، إضافة إلى أن موضوع التنمية في الدول النامية اقتصر على موضوع تخفيف الفقر في هذه البلدان و ليس على البناء المتواصل لقدرات البشر وزيادة الخيارات أمامهم للاستفادة من قدراتهم المكتسبة.

☑ الدراسة الثانية: دراسة خولة غريب فرج: دراسة سنة

2018 بعنوان: الفقر أسبابه و آثاره (حي طارق أمودجا)

تمحورت إشكالية البحث كالتالي: هل للفقر مشاكل واثار اجتماعية ونفسية وصحية على افراد المجتمع ؟ وقد هدفت الدراسة إلى توصيف ظاهرة الفقر مفاهيميا وأنواعا وأسبابا والتركيز على العوامل المسببة لظاهرة الفقر في العراق بعد تحديد جميع العوامل الأخرى ومحاوله وضع بعض المقترحات لمعالجة ظاهر الفقر .

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في توصيف الوضع القائم من خلال المعطيات والدراسات العلمية المتوفرة، ثم تحليل تلك المعطيات والكشف عن السبب المباشر للفقر.

ومن خلال الدراسة الميدانية للباحثة توصلت الى عدة نتائج من بينها: انعدام الدخل، أو انخفاضه تحت مستوى خط الفقر، كما أن معظم العائلات تعاني من شدة الفقر بسبب انخفاض دخلها الشهري. وقد يكون انخفاض الدخل بسبب انخفاض مستوى الأجور أو قبول الأفراد بأعمال غير مناسبة ذات أجور متدنية .، بالإضافة إلى . ضعف أداء المؤسسات الحكومية ، فيما يخدم مصلحة الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع والأزمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها أفراد المجتمع، مثل الركود الاقتصادي ، إلى جانب عدم امتلاك الأفراد لمختلف أنواع الأصول المادية والبشرية، والأصول المادية كالأرض والادخار، وسهولة الوصول إلى القروض المالية) أما الأصول البشرية (مثل المستوى الصحي والتعليمي الجيد، والمشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية، أيضا ضعف الإنتاجية وعدم ملائمة قدرات الأفراد لمتطلبات سوق العمل، مثل انخفاض المهارة والتدريب التعليم .

☑ الدراسة الثالثة: دراسة سنة 2018 بعنوان: الرّكاة: آلية

الاقتصاد الإسلامي لمعالجة الفقر تتمثل إشكالية الدراسة في:

- أ- هل الرّكاة تناسب المتغيرات الاقتصادية المعاصرة؟
- ب- هل في حقيقة الأمر للرّكاة أدوات فعالة للقضاء على الفقر؟

الظَّهر من شدَّة حاجته، وقد جاء في التنزيل العزيز " إنما الصدقات للفقراء والمساكين"، حيث يحتاج الفقير إلى جانب المسكين إلى إعانات في شتى نواحي الحياة ليستمر فيها. (محمد عاشور، 2019)

وخلاصة القول أن الفقير هو الذي يملك قوت يومه لكنه لا يستطيع ضمان كسب رزقه وتأمينه لمدة معينة. وليس بالضرورة أن يستمر الفقير على حاله، فقد تتغير حالته من فقير غير مقتدر إلى غني يعيل الفقراء.

على الرغم من أن الفقر كان سببا ودافعا للعديد من الثورات الاجتماعية، والتغيرات الكبرى، والاضطرابات السياسية الممتدة، وعلى الرغم من أنه كان أيضا مصدر إلهام للفكر الإنساني والفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين، ولظهور العديد والعديد من النظريات السياسية والاتجاهات الفكرية والأيدلوجية، على الرغم من ذلك فإنه لا يوجد حتى الآن تعريف علمي دقيق لمفهوم الفقر، ويمكن إدراك ذلك من خلال إلقاء نظرة سريعة على الأدبيات الواسعة التي نشرت وتنتشر حول هذه الظاهرة الاجتماعية، في الأقطار المتقدمة والنامية، ومن قبل المفكرين المستقلين أو المنظمات الدولية، والفقر من المفاهيم المجردة النسبية، فهو مفهوم يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة، وهو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس، والخلفية الفكرية والأخلاقية للمتصدي لدراسة الظاهرة من جهة ثانية، حيث عرف الفقر بأنه الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة للوفاء بالحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الإنسانية والرفاهية، و الحاجة إلى توفير فرص العمل من أجل حياة كريمة. (Bruno & Pleskovie, 1995, p. 25) كما عرفت المنظمات الدولية الفقر على "أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق للحياة". واتسع هذا المفهوم وأصبح أكثر شمولاً خصوصاً بعد قمة كوبنهاغن العام 2006 التي شدّدت على أهمية حصول الفرد على الحد الأدنى من الحياة الكريمة، وتأمين بيئة سليمة، وفرص المشاركة الديمقراطية

بداية عشرية التسعينات عرفت الجزائر إصلاحات اقتصادية و تقشفية أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر لتصل إلى نسبة 22% عام 1995، مع تفشي ظاهرة الإرهاب التي مست بدرجة كبيرة المناطق الريفية، مما أدى إلى نزوح كبير نحو المدن، هذا بالإضافة إلى تسريح شريحة كبيرة من العمال بدعوى الخوصصة، و من ثم اللحاق بالركب العالمي. فغداة الخمسينات كانت نسبة الفرنسيين في الجزائر حوالي المليون يتحكمون في الأراضي الخصبة و الأملاك، مما عكس التوزيع غير العادل للثروات الناتجة عن قطاعي الصناعة و الفلاحة، كان معدل إنتاجية هذين القطاعين يتراوح من 5% إلى 8% فالمعمرون الفرنسيون كانوا يمثلون 8% من النسبة الإجمالية للسكان بدخل يتراوح 37% من الدخل الإجمالي، بينما كانت نسبة الجزائريين الذين يعيشون تحت وطأة الفقر حوالي 39% إلى 75% من إجمالي السكان. إن النظام الاستعماري حرم الشعب الجزائري من ثرواته و هويته و كذا حقوقه. و مع زيادة النمو الديموغرافي. فمن 1,4% سنة 1914 وصلت إلى 85.2 سنة 1954 هذه الزيادة السكانية تزامنت مع ركود الإنتاج مما أدى إلى زيادة حدة الفقر. و من ثم إرتفاع نسبة البطالة التي إرتفعت من نصف مليون سنة 1955 لتصل 850 ألف في نفس السنة، هذه الوضعية الكارثية أدت إلى ظهور موجات النزوح الريفي إلى المدن الكبرى من جهة و الهجرة إلى فرنسا من جهة أخرى. (بن زاير و بلقايد ، 2014، صفحة 421)

2.1. إشكالية مفهوم الفقر

أضحى من المؤكد اليوم أن الفقر من القضايا الأساسية التي احتلت مكانة معتبرة في حيز الانشغال العالمي والبحث العلمي وإن تباينت اهتمامات الباحثين بين معرفة المشاكل المترتبة والناتجة عن ظاهرة الفقر.

يعتبر الفقر مصطلح ضد الغنى، مثل: الضعف، ويعتبر الفقير أفضل وأحسن من المسكين، حيث يعبر هذا الأخير الشخص الذي لا شيء له الفقير هو الذي له ما يأكل لكن ليس له من ترف الحياة نصيب كما أن الفقير: مكسور فقار الظَّهر، وهو مشتق من انفقار الظَّهر، أي انكسار فقاره، فكأنَّ الفقير مكسور

والخضر الطازجة نظرا لغلائها واحتكار أسعارها من طرف
التجار . (حاجي، 2013/2014، صفحة 148)

☑ ارتفاع نسب الفقر في كافة المستويات ، حيث لا يقتصر
هذا الأخير على العاطلين على العمل فقط وإنما يتعدى إلى
العاملين ولهم أجور ثابتة وكذا العمال المسميين
والحرفيين...إلخ.

☑ ارتباط الفقر ارتباطا وثيقا بالمستويات التعليمية في الجزائر
حيث نجد الفقر أن الفقر يرتبط عكسيا بهذه المستويات ،
لأن المستويات العليا نجد فيها نسب الفقر منخفضة تكاد
منعدمة ، فالتحسن في المستوى التعليمي يؤدي إلى تراجع
أعداد الفقراء، أما المستويات التعليمية الأولى كالاتدائي
وبدون تعليم فنجد حاملها يعيشون في دوامة فقر كبيرة
رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة للحد من هذه
الظاهرة. (حاجي، 2013/2014، صفحة 149)

☑ تبدوا أوجه التباين الإقليمية واضحة على خريطة الفقر في
الجزائر، حيث ظهرت بعض أوجه التباين في مستويات
الفقر داخل المناطق، حيث وصلت نسبة الفقر إلى أعلى
مستوى لها في الهضاب الوسطى وفي الجنوب الشرقي.

☑ يرتفع الفقر مع زيادة عدد الأفراد داخل الأسرة الواحدة في
الجزائر حيث نجد أن العائلات التي تتكون من فردين لا
تعاني من هذا المشكل وتعيش مستوى من الرفاهية أكثر
من العائلات التي تتكون من عدد كبير من الأفراد ،
والغالبية العظمى من العائلات الجزائرية تتكون من أفراد
يزيد عددهم عن 6 أشخاص. (synthèse، 2006،
صفحة 6)

2. أسباب ظاهرة الفقر في الجزائر:

إن أهم أسباب الفقر في الجزائر يمكن أن تصنف بناء على
عدد من الجوانب أسهمت ولا تزال تسهم في تكوين الفقر
وهي:

1.2 حجم الأسرة:

إن حجم الأسرة يعتبر من مسببات الفقر، حيث يؤدي كبر
حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة، إلى زيادة الأعباء على

في اتخاذ القرارات في جوانب الحياة المدنية، كما عرف الفقر وفق
منهج الأمم المتحدة على أنه "عدم القدرة على الوصول إلى حد
أدنى من الاحتياجات الأساسية". (آسيا، 2001 ، صفحة 83)
اعتبر البنك الدولي أن الدول التي يقل معدل دخل الفرد السنوي
فيها عن 600 دولار أميركي، دولاً فقيرة، ثم خفض هذه القيمة
إلى 400 دولار أو ما يوازنها من العملات الأخرى العام
1992. وثمة دول أخرى، دخل الفرد فيها أقل بكثير من 300
دولار أميركي سنويا ، وهي بهذه الحالة تعتبر دولاً في حالة فقر
مدقع. وعندما تمّ إدخال عناصر أخرى إلى جانب موضوع
الدخل، تتعلّق برفاهية الإنسان ظهر أن العديد من الدول
المتطورة متوسط دخل الفرد فيها مرتفع جدا، ومع هذا، يلامس
الفقر فيها الملايين من أبنائها مثل الولايات المتحدة الأمريكية.
(آسيا، 2001)

بالتمعن في التعاريف السابقة يتضح لنا بأن الجزائر رغم امتلاكها
لمقومات الحياة الكريمة لأفرادها إلا أن أغلبية أفرادها يعيشون
فقرا مستمرا بالاستناد إلى تقرير البنك الدولي .

3.1 خصائص الفقر في الجزائر:

تتميز ظاهرة الفقر الجزائري كغيرها من الظواهر والمشاكل بالعديد
من الخصائص تجعلها مشكلة وعائق أما التقدم والتطور ومنها:
☑ اتساع الفقر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية نظرا
لارتفاع نسبة الأمة في الأرياف ونقص البرامج التنموية
الموجهة لهذه المناطق، إضافة إلى انخفاض دخول الأفراد فيها
نتيجة اعتمادهم الكلي على نشاط الزراعة الذي يعتمد
بدوره على الوسائل التقليدية .

☑ تتنوع نفقات الاستهلاك للأسر الجزائرية بين المنتجات غير
الغذائية بحوالي 41% حيث كانت في المرتبة الأولى النفقات
على السكن ، تليها نفقات على النقل والاتصال لتأتي في
المرتبة الأخيرة النفقات على الصحة نظرا لغلاء ثمنها وعدم
قدرة الفرد على تحمل هذه النفقات، أما المنتجات الغذائية
والتي تشكل نسبة 59 % أين تشمل هذه النسبة استهلاك
الحبوب في المركز الأول ، الحليب ومشتقاته في المركز الثاني،
أما المركز الأخير فهو في النفقات على اللحوم، الفواكه

على القوة الشرائية للنقود نحو الانخفاض، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأفراد من جراء هذا الانخفاض وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء، بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيزيد في عبء العائلات مهما خاصة من كانت دخولهم ثابتة أو منخفضة أو منعدمة، ولقد بلغت نسبة التضخم السنوي في الجزائر في بعد سنة 2000 مستويات أعلى مقارنة بال عشر سنوات السابقة لها وبقيت النسبة في تزايد وارتفاع لسنوات عديدة والجدول التالي يوضح ذلك.

نفقات الأسرة، وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر، فأكثر الأسر في الجزائر يعيها رب أسرة متقاعد بنسبة 1.09 %، يليها رب أسرة ذو معاش بنسبة 92.96 %، وفي المرتبة الثالثة العامل اليديوي بـ 20.90 % في حين تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها رب العائلة يعمل براتب شهري سو 66.02 %، هذا في وقت يخص المواطن أكبر قسط من مدخوله اليومي أو الشهري للنفقات الغذائية، والتي تفوق ميزانيتها 20 %، في حين تقسم نسبة 09 % من الميزانية المتبقية بين نفقات السكن، والنقل، والصحة. (تقرير المركز الوطني للدراسات والتحليل حول السكان والتنمية، 2005)

2.2 التضخم:

لقد كان لتقليص دور الدولة وخروجها من عمليات الاستثمار المباشر في الصناعة والزراعة، وخصخصة المؤسسات العمومية، هي الملامح الرئيسية بالغ الأثر على الكيان الاجتماعي، فكانت برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الفقر، وتنامي معدلاته خاصة في الجزائر، حيث تغير دور الدولة في ما يخص رفع الدعم عن المواد الغذائية و تحرير الأسعار ، مما أدى إلى تسريح ما يقارب ألف 222 عامل سنة 1995 ، وغلق أكثر من 220 مؤسسة تضم كم هائل من العاملين، ما أثر على التشغيل أين ظهرت ظاهرة البطالة تطفو على السطح، فتفشى ظاهرة البطالة سببا رئيسيا لانتشار الفقر في أي مجتمع، كما أنها تعتبر نتيجة للفقر حيث يحرم الفقراء الأفراد أيا كانت مستوياتهم التعليمية- من كسب عيشهم بكرامة... فالبطالة تعد من أهم آليات التهميش الاقتصادي والإفقار؛ لأنها تؤدي إلى دفع هؤلاء العاطلين إلى هوة الفقر واستنزاف المدخرات أو الميراث في حالة وجودها والتحول في النهاية في كل الأحوال إلى فقراء. كما تحولهم إلى عالة على أسرهم مما يخفض متوسط نصيب الفرد في تلك الأسر من الدخل وينزل بها إلى منحدر الفقر. (Bouzidi, 2000 , p. 85)

ومن بين الاسباب التضخم، هذا الأخير يعرف بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في اقتصاد دولة ما، مما يؤثر

الجدول رقم (01) تغيرات مؤشر التضخم والفقر في الجزائر (2000-2019)

السنوات	التضخم %	الفقر %	السنوات	التضخم %	الفقر %
2000	3.0	12.1	2010	3.91	6.2
2001	4.2	11.6	2011	4.52	5.55
2002	1.4	15	2012	8.89	5.2
2003	2.6	08	2013	3.26	5.03
2004	3.6	6.8	2014	2.92	-
2005	1.6	5.7	2015	4.8	5.7
2006	2.5	5.7	2016	6.40	-
2007	3.68	5.6	2017	5.60	7
2008	4.86	11.1	2018	4.30	10
2009	5.74	9.8	2019	2.00	10

المصدر : (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2008، صفحة 84)

(بنك الجزائر، 2002-2006، صفحة 199)

(وزارة المالية، 2000-2019)

وضعف القوانين وكبر حجم الموارد والثروات في الجزائر مما يغري المسؤولين والمواطنين على حد سواء لممارسة أعمال الفساد . لقد صنف مؤشر إدراك الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية لسنة 2010 (CPI) الجزائر في المركز 105 من أصل 178 دولة شملها التقرير، ورغم تسجيل الجزائر تحسنا بلغ 2.9 على 10 بالمقارنة مع 2.8 والمركز 111 سنة 2009 إلا أن الفساد يبقى من بين الأسباب التي تزيد من انتشار الفقر حيث تؤثر على البنية التحتية وبالتالي زيادة تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال زيادته لتكلفة رأس المال وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي وإلحاق الأذى بتوزيع الإنفاق العام.(حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، ص:137) والجدول التالي يوضح درجة الفساد في الجزائر وترتيبها بين الدول.

يعتبر التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تؤثر مباشرة وبطريقة عكسية على القدرة الشرائية للأفراد، فكلما زادت نسبة التضخم التي تصاحبها ارتفاع للأسعار انخفضت القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي انتشر الفقر بين الأفراد، وبالرغم من ذلك فالجزائر تسعى جاهدة إلى تكثيف الجهود للتخفيف من التضخم إلا أن معدل الفقر بقي في تزايد مستمر، و هذا مآل يظهر في الجدول السابق مقارنة مع معدلات الفقر خلال الفترة 2000-2019

3.2 الفساد والبيروقراطية :

تساهم البيروقراطية في تعطيل مشاريع التنمية الاقتصادية المنشودة التي تسعى لتحقيق النمو والتطور، بسبب البطء في التصرف، وتعقيد الإجراءات، وإهمال مصالح المجتمع والمواطنين، وقد صنفت العديد من المنظمات من خلال مؤشرات معتمد عليها بأن الجزائر من بين الدول الأكثر انتشارا للفساد فيها رغم الجهود المبذولة من أجل ترسيخ الشفافية والرقابة الصارمة مما يضيع على الجزائر فرصة التطور بل وتكرس ظاهرة المصلحة الشخصية على حساب حب الخير للوطن والتكافل الاجتماعي وبالتالي انتشار الفقر، حيث ساعدت عوامل عديدة في انتشار الفساد منها: تدني مستوى الأجر الأمر الذي يدفع إلى قبول الرشاوي ونهب الموارد إلى جانب غياب الرقابة والديمقراطية

الجدول رقم (02) درجة الفساد في الجزائر وترتيبها (2003-2019)

الرتبة	الدرجة	عدد الدول	السنوات
88	2.6	133	2003
97	2.7	146	2004
97	2.8	159	2005
84	3.1	163	2006
99	3.0	180	2007
92	3.2	180	2008
111	2.8	180	2009
105	2.9	178	2010
112	2.9	183	2011
105	3.4	174	2012
94	3.6	177	2013
100	3.6	177	2014
88	3.6	168	2015
108	3.4	176	2016
112	3.3	180	2017
105	3.5	180	2018
106	3.5	180	2019

Transparency International, corruption perceptions index (2003-2019)

<http://www.transparency.org/lpi/index.html#cpi>, accédé le : 2021/09/20

كما أن السياسات التنموية لم تحقق النتائج المرجوة في ظل وجود هذا الحكم واحتكار السلطة لبعض الأشخاص على مر عقود من الزمن مما أثر على جميع النواحي ليس فقط الناحية الاقتصادية.

6.2 المديونية الخارجية:

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي أثرت عليها مخلفات الاستعمار من اقتصاد متدهور وسياسات فاشلة، وهروب رؤوس الأموال الوطنية للأسواق الخارجية و تدهور الصادرات ، مما أدى إلى اعتمادها على مصادر خارجية للاستدانة لكن في مشاريع فاشلة لم تتحقق ما كانت تصبوا إليه، والجدول التالي يوضح تطور المديونية الخارجية التي أثرت على السياسات الداخلية أملتتها عليها شروط صندوق النقد الدولي.

الوحدة: مليار دولار

الجدول رقم (03): تطور المديونية في الجزائر للفترة 1995-2013

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
الديون	28.37	27.87	26.67	25.72	29.48
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
الديون	30.44	31.06	28.7	28.48	25.89
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الديون	25.08	22.31	22.54	23.30	21.41
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009

4.2 العشرية السوداء:

عانت الجزائر من أزمة أمنية حادة سميت بالعشرية السوداء أين خلفت العديد من الضحايا الأبرياء والعائلات التي اضطرت لمغادرة أراضيها وسكناتها وبالتالي العزوف عن العمل الفلاحي الذي يعتبر المصدر الأول لأغلبية الجزائريين آنذاك كل هذه الأحداث جعلت من ظاهرة الفقر ترتفع تدريجيا.

5.2 النظام السائد واحتكار السلطة:

إن احتكار الحياة السياسية من طرف صناع القرار في الجزائر، قد ثبت فشلها خاصة بعد الأحداث الأخيرة، وكانت هذه الفترة وراء معاناة العديد من الأسر الجزائرية، ومازالت تعاني منها رغم توفر جميع الإمكانيات لتحسين القدرة الشرائية للمواطن الجزائري

3.92	4.28	4.88	5.60	16.48	الدين
	2013	2012	2011	2010	السنوات
	3.39	3.69	4.41	5.53	الدين

المصدر: (مرغيت، صفحة 21)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الاستدانة كانت أكبر خاصة ما بين السنوات 1990 إلى غاية 2004 أين بدأت بالتراجع، مما يمثل مؤشرا إيجابيا على وضع الجزائر الاقتصادي وبالتالي على تغير الفقر عموما فزيادة المديونية تتناسب طرديا مع مشكلة الفقر (أنظر الجدول رقم 03).

عبد الحميد مرغيت، أزمت المديونية في البلدان النامية وبرامج التكيف الهيكلي المدعومة من صندوق النقد الدولي مع إشارة خاصة لحالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل ص: 21، بتصرف.

وعموما يمكن القول أن الجزائر عرفت انخفاضا ملموسا في الدين الخارجي كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (04) إجمالي الدين الخارجي (% من الدخل القومي الإجمالي) والفقر في الجزائر الفترة (2000-2019)

السنوات	الدين %	الفقر %	السنوات	الدين %	الفقر %
2000	8.59	12.1	2010	0.42	6.2
2001	8.25	11.6	2011	0.32	5.55
2002	7.64	15	2012	0.41	5.2
2003	6.61	08	2013	0.26	5.03
2004	7.02	6.8	2014	0.14	-
2005	6.10	5.7	2015	0.42	5.7
2006	11.94	5.7	2016	0.22	-
2007	1.02	5.6	2017	0.14	7
2008	0.73	11.1	2018	0.12	10
2009	0.77	9.8	2019	1.11	10

المصدر: تقرير البنك العالمي - حالة الجزائر -

يعد الدين أداة تمويل تساعد الدول في تحقيق أهدافها المالية والنمو في حالة الحاجة، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر حيث بلغت نسبة الدين الخارجي ما نسبته 8.57 من إجمالي الدخل القومي سنة 2000 وبدأت بالانخفاض أحيانا والإرتفاع أحيانا أخرى مسجلة نسب متفاوتة إلى غاية سنة 2019 حيث بلغت النسبة 0.11 وهي نسب تتناسب في معظم الأحيان مع معدل الفقر خاصة أن الاقتصاد الجزائري مازال هشاً يعتمد على قطاع المحروقات بصفة رئيسية وانخفاض أسعارها يؤثر تأثيراً مباشراً على الدين مما يزيد من معدلات الفقر.

يعد الدين أداة تمويل تساعد الدول في تحقيق أهدافها المالية والنمو في حالة الحاجة، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر حيث بلغت نسبة الدين الخارجي ما نسبته 8.57 من إجمالي الدخل القومي سنة 2000 وبدأت بالانخفاض أحيانا والإرتفاع أحيانا أخرى مسجلة نسب متفاوتة إلى غاية سنة 2019 حيث بلغت النسبة 0.11 وهي نسب تتناسب في معظم الأحيان مع معدل الفقر خاصة أن الاقتصاد الجزائري مازال هشاً يعتمد على قطاع المحروقات بصفة رئيسية وانخفاض أسعارها يؤثر تأثيراً مباشراً على الدين مما يزيد من معدلات الفقر.

7.2 اختيار أسعار البترول :

أدت الاضطرابات الاقتصادية إلى اختيار أسعار البترول المتواصل، خصوصا أن اقتصاد الجزائر يعتمد على عائدات تصدير

كثيرة لظاهرة الفقر في الجزائر ونذكر منها على سبيل المثال: الاتكال على الغير، ضعف التكافل الاجتماعي، سوء توزيع الثروة، التقاعس عن العمل.

3. تحليل ظاهرة الفقر في الجزائر

1.3 مظاهر الفقر في الجزائر:

أكدت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان أن ربع الجزائريين تحت خط الفقر أما نسبة 10% من الجزائريين يستولون على أكثر من 80% من ثروات البلاد. (بن محمد، 2019) حيث كانت معدلات الفقر في ارتفاع خاصة في سنة 2009 ليبدأ المعدل في الانخفاض بعد سنة 2010 وهذا ما أثر على جميع جوانب الحياة من خلال انتشار واسع ومتزايد للبطالة وانخفاض المستوى المعيشي والصحي والتعليمي..... إلخ والجدول التالي يوضح تغير معدلات الفقر في الجزائر للفترة 2009 و2014 كما يلي:

الجدول رقم (05): تغيرات معدل الفقر في الجزائر للفترة 2000-2019.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل الفقر	12.1	11.6	15	08	6.8	5.7
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل الفقر	5.7	5.6	11.1	9.8	6.2	5.55
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الفقر	5.2	5.03	-	5.7	-	7
السنة	2018	2019				
معدل الفقر	10	10				

المصدر: (قورين، 2014، صفحة 19) تقارير البنك العالمي - حالة الجزائر -

تعد البطالة سببا رئيسيا لانتشار الفقر في أي مجتمع، كما أنها تعتبر نتيجة للفقر حيث يجرم الفقر الأفراد أيا كانت مستوياتهم التعليمية- من كسب عيشهم بكرامة... فالبطالة تعد من أهم آليات التهميش الاقتصادي والإفقار؛ لأنها تؤدي إلى دفع هؤلاء العاطلين إلى هوة الفقر واستنزاف المدخرات أو الميراث في حالة وجودها والتحول في النهاية في كل الأحوال إلى فقراء. كما تحولهم إلى عالة على أسرهم مما يخفض متوسط نصيب الفرد في تلك الأسر من الدخل وينزل بها إلى منحدر الفقر.

الاحتياطات الإجمالية من 194 مليار دولار في 2013 إلى ما يُقدَّر بنحو 108 مليارات دولار في 2016 ومن المتوقع أن تهبط أكثر إلى 60 مليار دولار في 2018. وأدّى تدهور معدلات التبادل التجاري للجزائر إلى انخفاض قيمة الدينار بنسبة 20% منذ منتصف 2014، مما أدى إلى انتشار الحاجة والعوز في الجزائر واتبعت الجزائر سياسة التقشف في بعض القطاعات كما اعتمدت الجزائر في إيراداتها على زيادة أسعار بعض المنتجات مما أثر على مداخيل الأفراد كما أثر أيضا في تغيير سلوكياتهم واحتياجاتهم بالموازاة مع أجورهم ومداخيلهم. (2019)

ومن أسباب انتشار الفقر كذلك في الجزائر غياب التوزيع العادل للثروة كما أن القرارات التي من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية غير فعالة، فهي بحاجة إلى قرارات سياسية فعالة، فالجزائر يجب أن تحتوي على قاعدة معلومات "جدية" تمكن من تحديد الفئات الفقيرة والغنية. وتسطير برامج تستجيب لاحتياجات كل الفئات المحتاجة. كما توجد أسباب أخرى

ما يلاحظ من خلال الجدول السابق زيادة معدلات الفقر خلال سنة 2000 وسنة 2001 وسنة 2002 لتبدأ بالتراجع في السنة الموالية لتعيد الارتفاع سنة 2008 لتبدأ بالانخفاض مرة أخرى في السنوات الموالية، قد يرجع السبب إلى البرامج الاقتصادية المطبقة والجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل تحسين المستوى المعيشي وزيادة الأجور للأفراد.

2.3 انتشار البطالة:

والجدول التالي يوضح تنامي ظاهرة البطالة التي تسببت في فقر العديد من الأسر الجزائرية كما كانت مظهرا بارزا في الجزائر نتيجة تفاقم هذه الظاهرة كما يلي.

الجدول رقم (06): تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2019

السنوات	البطالة %	السنوات	البطالة %
1990	19.8	2005	15.30
1991	20.6	2006	12.3
1992	23.0	2007	11.8
1993	23.2	2008	11.3
1994	24.4	2009	10.2
1995	27.9	2010	10.0
1996	28.0	2011	10.1
1997	28.3	2012	11.0
1998	28.0	2013	9.8
1999	29.0	2014	10.6
2000	29.8	2015	11.2
2001	27.3	2016	10,50
2002	25.7	2017	11,70
2003	23.7	2018	11,70
2004	17.7	2019	11,40

المصدر : (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2008، صفحة 84)(بنك الجزائر، 2002-2006، صفحة 199) (وزارة المالية، 2000-2019)

صعوبة تحصيله، مما يحتم أيضا على العائلات الفقيرة عدم الحرص على التحاق أبنائهم بالمدارس من أجل العلم، وإنما يرون أنه من الأفضل أن يتركوا مدارسهم؛ من أجل مساعدتهم في أمور المعيشة، ويظهر هذا أيضا من خلال تشغيل والعمالة السائدة للأطفال القصر خاصة في الأعمال الشاقة والتي لا تناسب أعمارهم.

4.3 الهجرة غير الشرعية:

عادت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر لتتصدر واجهة الأحداث في الفترة الأخيرة، نتيجة انتشار الفقر وانعدام المداخيل لدى أغلب الجزائريين الراغبين للهجرة إلى ما وراء البحار، إذ تنطلق قوارب الموت محملة بالعشرات بشكل شبه يومي من سواحل الجزائر الشرقية الوسطى والغربية، والجميع يريد الوصول إلى الأرض الأوروبية، وهو الهدف الذي تنجح الأقلية في بلوغه، فيما تفشل الأغلبية، ويموت عدد منهم غرقا في البحر، حيث أكثر من عشرات الشباب اختاروا ركوب البحر وقوارب الموت ولم يظهر عليهم أي خبر حتى الآن، والجدول التالي يوضح تطور الهجرة الشرعية بين الجنسين سنوات 2000 وإلى غاية 2006.

يلاحظ من الجدول السابق أن معدلات البطالة مرتفعة في سنوات التسعينات نتيجة خصخصة العديد من الشركات والمؤسسات العمومية وتسريح العديد من العاملين ليلبغ أقصى معدل للبطالة مع نهاية سنة 1999 بمعدل تجاوز عتبة 29%.

3.3 تدهور مستوى الصحة والتعليم:

يعتبر مجالي الصحة والتعليم من أهم مظاهر التطور لأي دولة، إذ ان الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والتعليم يعتبر شيئا أساسيا لرخاء كل كائن بشري، ويساهم نقص هذه الخدمات في وجود الفقر واستمراره، كما أن الفقر سيؤدي لتدهور المستوى العام لهما كما أن تدهور المستوى الصحي أعاد إلى الواجهة أمراضا تم القضاء عليها سابقا.

كما نجد أن المواطن الفقير لا ينظر إلى الأمور بنظرة الإنسان الطبيعي، ولا يراها من منظورها السليم، فيركز معظم أولوياته لسد احتياجاته الأساسية من مأكلا ومشرب وملبس ودواء، وهو الأمر الذي لا يجعله ينظر إلى العلم على أنه ضرورة للحياة لا بد منها، وإنما ينظر إليه باعتباره حاجة ثانوية؛ بسبب

الجدول رقم (07): تطور الهجرة الغير شرعية في الجزائر للفترة 2000-2006

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
القضايا	17	10	17	6	7	21	73	151
الذكور	42	21	33	9	12	57	707	881
الإناث	0	1	0	1	0	0	7	395

المصدر: (ساعد، 2012، صفحة 82)

أجل مكافحة هذه الظاهرة، أو على الأقل التخفيف منها تدريجاً نذكر منها ما يلي:

4. مكافحة الفقر في الجزائر

تسعى الجزائر في مكافحتها لظاهرة الفقر لانتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية كما يلي:

1.4 عمليات التضامن المدرسي :

يتم الشروع في كل سنة في تنفيذ عمليات التضامن المدرسي بغية تمكين الأطفال المتدربين المنحدرين من عائلات فقيرة و المقيمين بمناطق محرومة وبعيدة عن التجمعات السكانية، أو المناطق النائية من متابعة تدرسيهم في ظروف حسنة، حيث يتم منح إعانة مدرسية لكل طفل محتاج مسجل بالمؤسسات الوطنية ، كما هو الحال أيضا مساعدات لكل معاق متمدرس في مؤسسة دراسية خاصة، كما يتم ضمان النقل المدرسي لأطفال المناطق النائية بتزويد البلديات بحافلات النقل إضافة إلى منح اللوازم المدرسية للأطفال المحرومين في بداية كل موسم دراسي وتوفير الإطعام على مستوى المدارس حيث بلغت نسبة التغطية في الطور الابتدائي 61% مع العلم ما أن يزيد عن 3 ملايين طفل يستفيد سنويا من الإعانة المدرسية سواء من المنحة أو الأدوات المجانية.... الخ، لتصبح الإعانة المدرسية تم في الموسم الدراسي 2007 - 2008 عادة بقيمة 3000 دج، وفيما يتعلق بالموسم الدراسي 2008 - 2009 تم منح 563 حافلة للبلديات لأجل النقل المدرسي و 500000 من اللوازم المدرسية بمبلغ 5.331 مليون دج وزعت على الأطفال المعوزين، (عباس، 2013، صفحة 163) كما خصص مبلغ 5000 لكل طفل متمدرس كمنحة في السنة الجارية.

يلاحظ من خلال البيانات السابقة بأن الهجرة غير الشرعية لا تخص فقط جانب الذكور بل تجاوزت لتصل إلى أوساط النساء خاصة في سنة 2006 كما أن عدد الموقوفين لهذه السنة كان أكبر مما يدل أن الدولة الجزائرية تجند جميع الإمكانيات لوقف هذه الظاهرة رغم وجود الدوافع التي تدعو لذلك لدى أوساط الشباب.

5.3 سوء الأوضاع الأمنية:

تؤكد العديد من الدراسات المختصة وجود تناسب طردي بين كل ظاهرة الفقر وانتشار الجريمة، فكلما زادت نسبة الفقراء تفتشت الجريمة بكل أشكالها، حيث يؤكد الأطباء النفسانيين والمختصين في علم الإجرام أن الفقر والحاجة يدفعان الأفراد الشباب والمراهقين إلى ارتكاب شتى أنواع الجريمة من أجل الحصول على مبالغ مالية مهما كانت حتى ولو كانت قليلة، كما أن انتشار تناول المخدرات في أوساط الشباب ساعد في ذلك بصورة رهيبه جدا خصوصا في الأحياء الشعبية وكل ذلك في غياب تدخل عناصر الشرطة الذين لا يستطيعون وفق القانون الجزائري استباق الأمر والتدخل دون وجود دليل مادي وهو ما شجع هذه الظاهرة التي أخذت لها أبعادا أخرى باعتمادها على تكنولوجيا الهاتف النقال في رصد تحركات الشرطة وبدل أن يحاصر الشرطي المجرم أصبح الشرطي هو المحاصر ومن كل الجوانب.

ومع انتشار كافة الآفات في الجزائر جراء الانتشار الواسع لظاهرة الفقر، قامت الجزائر باتخاذ كافة التدابير اللازمة من

2.4 صندوق الزكاة

☑ الصناديق المسجدية للزكاة: في كل مسجد يوجد عدد من الصناديق تصب فيها زكاة المحسنين وتحصى يوميا بمحضر رسمي، لتصب في اليوم الموالي في الحساب البريدي الولائي.

☑ الجالية الجزائرية بالخارج: فيما يخص الجالية الجزائرية فقد تم وضع حسابات خاصة، ثم تحول أرصدة هذه الحسابات إلى حساب صندوق الزكاة بالجزائر.

وقد حققت الجزائر من خلال هذا الصندوق إيرادات للفئات الفقيرة لا بأس به كما يوضحه الجدول التالي:

من أهم سياسات مكافحة الفقر نجد صندوق الزكاة حيث يعتبر هذا الأخيرة موردا هاما لخزينة الدولة، يحميها من اللجوء لأنواع من الاستدانة سواء داخلية أو خارجية، وبالتالي فهي أداة في يد الدولة لمواجهة العجز المالي إضافة إلى مورد هام للفقراء والمساكين (محمد ناصر) حيث تجمع هذه الأخيرة من خلال:

☑ الحسابات البريدية الجارية: لكل لجنة ولأئمة لصندوق الزكاة حساب بريدي جاري تصب فيه الزكاة مباشرة من طرف المزمكين.

الجدول رقم (08): تطور حصيلة الزكاة للفترة (2003-2017) الوحدة: دينار جزائري

السنوات	زكاة الفطر	زكاة المال	زكاة الزروع والثمار	المجموع
2003	25.728.172,50	30.394.399,45	000	56.122.571,95
2004	114.916.162,00	108.370.579,98	16.567.254,00	239.853.995,98
2005	172.171.989,66	335.761.165,55	723.396,54	508.656.551,75
2006	215.220.889,36	439.099.934,34	32.119.363,76	686.440.187,46
2007	258.163.416,08	435.507.262,68	38.843.446,56	732.514.125,32
2008	240.960.757,50	370.048.773,87	43.115.432,98	654.124.964,35
2009	304.969.465,00	589.548.578,23	42.147.194,17	936.665.237,40
2010	322.074.119,50	536.621.104,24	40.497.584,83	899.192.808,57
2011	373.399.511,00	781.299.800,17	44.430.159,57	1.199.129.470,74
2012	444.705.479,00	801.478.212,80	60.703.409,74	1.306.887.101,54
2013	445.955.947,81	779.147.643,48	75.804.974,05	1.300.908.565,34
2014	437.563.081,20	804.303.736,90	76.747.250,58	1.318.614.068,68
2015	473.417.555,00	685.984.292,68	91.711.538,40	1.251.113.386,08
2016	515.318.879,00	678.716.480,94	73.139.529,73	1.267.174.889,67
2017	565.521.980,09	721.053.537,62	115.757.831,10	1.402.333.348,81
المجموع	4.910.087.404,70	8.097.335.502,93	752.308.366,01	13.759.731.273,64

المصدر: (شعور ، 2018، صفحة 187)

كما نستنتج أن زكاة المال تمثل مؤشر إيجابي للاعتماد عليها كمورد هام لخزينة الدولة لمساعدة الفقراء سواء بصفة مباشرة أو تخصيص مشاريع لهم كما يلي:

تصرف أموال الزكاة في الجزائر من خلال:

☑ قيام اللجان المسجدية بإحصاء الفقراء والمساكين (في شكل عائلات وليس أفراد) في الأحياء المحيطة بالمسجد بناء على استمارة خاصة مدعمة بوثائق تبين الوضعية الاجتماعية للعائلة؛

☑ إرسال القوائم للجنة القاعدية على مستوى الدائرة للترتيب والمصادقة؛

ما يلاحظ من الجدول السابق أن زكاة المال أكبر من زكاة الفطر نظرا لطبيعة الزكاة وارتباطها بالنصاب الشرعي المفروض والذي يتغير من سنة إلى أخرى حسب الأوضاع الاقتصادية للدولة، فهي تعرف تصاعدا لا بأس به رغم حالة الفقر التي تعيشها الجزائر ، حيث بلغ عام 2003 حوالي 56 مليون دينار، لتتضاعف بأكثر من أربعة أضعاف ببلوغها قيمة 239 مليون دينار عام 2004، وتستمر في الارتفاع لتصل عام 2017 إلى قيمة 1402 مليون دينار جزائري ويرجع ذلك إلا زيادة توعية العائلات والمجتمع الجزائري بأهمية الزكاة شرعا وواقعا في زيادة المشاريع الاستثمارية ومساعدة الفقراء.

صرف أموال الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى:

- **العائلات الفقيرة:** وهذا حسب الأولوية، وذلك بإعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا، أو ثلاثيا.

- **الاستثمار لصالح الفقراء:** جزء من أموال الزكاة سيخصص للاستثمار، وذلك دائما لصالح الفقراء، كأن نعلم طريقة القرض الحسن، أو شراء أدوات العمل للمشاريع المخصصة لهم. حيث تم تخصيص ميزانية للاستثمار من حصيلة الزكاة، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف صندوق الزكاة في الجزائر
الفترة 2004-2014

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المستفيدين	138	355	565	776	625	531
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
عدد المستفيدين	710	901	1049	1213	606	7469

المصدر: تقارير صندوق الزكاة في الجزائر

يسمح بإنجاز حوالي 480000 مسكن عمومي. (عباس، 2013، صفحة 163) كما تعمل الجزائر على إعانات للسكن موجهة لفائدة العائلات التي تقطن في سكنات هشة، إضافة إلى تدعيم السكن الريفي لحوالي 40000 عائلة سنويا بحيث تم تخصيص 2000000 دج لبناء المساكن الجديدة وحوالي 1200000 دج لتوسيع المساكن الريفية كما بلغ عدد السكنات الريفية المستفيدة من الإعانة المالية حوالي في هذه الفترة حوالي 52900 وحدة سكنية.

4.4 البرنامج الوطني للتنمية الريفية:

ركزت الدولة جهودها لتنمية المناطق الريفية وذلك راجع إلى تركز أكثر من 34.7% من الفقراء في الريف الجزائري للفترة 2000-2006 حيث تعرف المناطق الريفية أشكالا للفقراء أكثر حدة، فقدر مستوى الدخل في المناطق الريفية بـ 213561.2 دج مقابل 268059.74 دج في المناطق الحضرية وذلك راجع لاعتبار الفلاحة المصدر الأساسي لها، ومنه فقد شكل البرنامج الوطني

إرسال الملفات إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة لصرف المبالغ عن طريق الحوالات البريدية، أو شيكات.

أما بالنسبة لزكاة الفطر فتجمع في المساجد ابتداء من منتصف رمضان (تودع بالصندوق المسجدي)، ويتم إحصاء الفقراء والمساكين وترتيبهم حسب الأولوية، وتقدم لهم المبالغ المجموعة مباشرة خلال الثلاث أيام الأخيرة من شهر رمضان ترسل اللجنة المسجدية محضر الجمع والتوزيع إلى اللجنة القاعدية ومنها إلى اللجنة الولائية التي ترسل تقريرا عاما إلى نيابة مديرية الزكاة، النسب المختلفة لصرف الزكاة في الجزائر. ليتم

نلاحظ من الجدول السابق أن صندوق الزكاة في الجزائر أسهم في خلق استثمارات جديدة من المحتمل أنها تعمل على التخفيف من ظاهرة في الجزائر، حيث تم توزيع حوالي 7469 قرضا حسنا منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2014، مما يوفر يد عاملة إضافية بافتراض أن كل قرض سيؤدي إلى توفير مناصب أكثر. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد تم تجميد تخصيص حصة من حصيلة الزكاة لمنح القروض الحسنة منذ سنة 2014 بموجب مرسوم وازاري، نتيجة عدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم وارجاع الديون.

3.4 إعانة السكن:

لقد كانت المساعدة الخاصة بتسهيل الحصول على السكن محل اهتمام دائم من خلال تنفيذ مختلف برامج السكن الاجتماعي بحيث ترجمت مساعدة الدولة للعائلات المحدودة الدخل بمساهمة الصندوق الوطني للسكن في تمويل السكن، وقد ساهم في تقديم مساعدات مالية لبناء السكن التساهمي حيث بلغ عدد السكنات الممولة في هذا الإطار حوالي 5606 مسكن، ووضع برنامج للسكن في الفترة 2005-2009

القدرة على توفير فرص عمل وزيادة الدخل، وفي هذا الصدد فإن القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دورا رئيسيا في ذلك خلال المؤسسات والشركات سواء الصغيرة أو الكبيرة منها والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل وزيادة الدخل بما يسهم في الخروج من دائرة الفقر (بودخدخ، 2011)

وقد عملت الجزائر على دعم القطاع الخاص من خلال استفادة هذا الأخير بجملة من الامتيازات، فتزايد دوره في التنمية الأمر الذي ظهر جليا في تتبع دوره في الخطط الخماسية المتعاقبة التي طبقتها الدولة حيث عملت الجزائر على تقديم بعض السلع والخدمات إلى جانب الإشراف و الرقابة والمساءلة لضمان الاهتمام بتحقيق التنمية المستقلة وتأكيد البعد الاجتماعي للاستثمار من طرف الخواص، كما قامت الجزائر باتخاذ مجموعة من التدابير وأنشأت العديد من المؤسسات لتنفيذ برامج من شأنها أن تفعل القطاع الخاص بما يتناسق والتحول إلى اقتصاد السوق وأن نسبة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل تصل إلى 63%، هذه النسبة التي تعد مقبولة ومهمة بالنظر إلى المناخ الذي كان ينشط فيه وكثرة العراقيل والبيروقراطية التي كانت تواجهه والتي أدت إلى تخوفه من خوض مغامرة الاستثمار في المجال الصناعي، فإن أرباب العمل الخواص يلجؤون إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ويفضلون اللجوء إلى استغلال أكثر لليد العاملة الموجودة و إتباع سياسة التشغيل الموسمي والتشغيل بالساعة، وأن القطاع الخاص يسعى إلى رفع الإنتاجية بهدف تعظيم الربح وتحقيق أكبر النتائج بأقل التكاليف وأن الضمانات والامتيازات التي حظيت بها المشاريع الخاصة التي تخلق مناصب الشغل في ظل الإطار القانوني الجديد للاستثمارات أدت إلى ارتفاع عدد العمال الأجراء في القطاع الخاص من حوالي 650 ألف عامل إلى ما يقارب المليون عامل. (نوري، الصفحات 94-95)

كما تقوم مجموعة من البرامج المسطرة من طرف الحكومة الجزائرية بتمويل المشروعات الصغيرة من خلال تقديم القروض الميسرة للصناعات الصغيرة، عن طريق التعاقد مع البنوك وفروعها بالإضافة إلى توسيع وتطوير هذه المشاريع وتقديم خدمات المعونة الفنية من تدريب وتسويق ومتابعة لحل

للتنمية الريفية آلية هامة لأجل القضاء على الفقر، حيث يهدف إلى تحقيق ما يلي: (حاجي، 2013/2014، الصفحات 172-173)

☑ مواصلة تلبية حاجات السكان المحليين الأساسية وتحفيز المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب على التنمية وذلك قصد التقليل تدفقات الهجرة نحو المدن.

☑ دعم الأنشطة المولدة للدخل ومناصب الشغل المساعدة على تحسين الأمن الغذائي، إضافة إلى تدعيم حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية ومواصلة برنامج السكن الريفي

5.4 المساعدة الموجهة للفئات المستضعفة:

والتي تتعلق بالأشخاص المسنين المرضى المزمنين والمعوقين، وذلك من خلال التكفل بالعلاج والإقامة في المستشفيات و الاستفادة من الأدوية مجانا، بالإضافة إلى ذلك توجد عمليات منتظمة في إطار التكفل بالمعوزين وأطفال العائلات الفقيرة، وذلك من خلال تنظيم رحلات أثناء العطل، وكذلك في إطار برنامج رمضان الذي يسمح بتوزيع قفة رمضان وتنظيم مطاعم مجانية لصالح العائلات المحرومة. (ناصر، 2019)

6.4 المنحة الجزائرية للتضامن :

أنشئت هذه المنحة قصد مكافحة الفقر للأشخاص الذين لا يمكن إدماجهم في سوق العمل بسبب سنهم المرتفع الذي يتجاوز 60 سنة، أو حالتهم الصحية المتدهورة خاصة المعوقين. إلا أنه وحسب دراسة أعدت من طرف المركز الوطني للدراسات والدراسات الخاصة بالتخطيط في سنة 1999 فإن 75% من المستفيدين لا تتوفر فيهم شروط الاستفادة من هذه المنحة، وذلك لغياب جهاز مراقبة فعال والصعوبات التي تواجهها الجماعات المحلية في تحديد الأشخاص المعنيين (ناصر، 2019)

7.4 تشجيع القطاع الخاص ودعم المشاريع:

تعتبر قضية الفقر من أهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية وذلك انطلاقا من تأثيراتها الاجتماعية والتي تتطلب ضرورة العمل على الحد من انتشارها ومعاونة أفراد المجتمع من تداعياتها حيث أن الحد من الفقر يتجلى من خلال

المتدربين خاصة الفئات المعوزة، إعانات السكن وبعض البرامج المخصصة لذلك..... إلخ، لذلك على الدولة الجزائرية الاهتمام أكثر للقضاء على ظاهرة الفقر بتكثيف الجهود من خلال:

- ☑ تطوير مجالات قطاعات الفلاحة والسياحة لتكون بديلا اقتصادي لقطاع المحروقات؛
- ☑ تطوير قطاع المياه والسدود؛
- ☑ تطوير الشراكة والأعمال بين القطاعين الحكومي والخاص المحلي والاجنبي في اطار تحقيق المنافع المشتركة؛
- ☑ الانفتاح على الأسواق الافريقية، ومحاولة خلق منافسة حقيقية للمنتجات الجزائرية داخلها؛
- ☑ القضاء على الصراعات خاصة السياسية والحد منها؛
- ☑ خلق مناصب شغل دائمة ومتنوعة بالتركيز على المؤسسات الناشئة والأفكار المبتكرة.

كما يلعب النظام السائد دورا رائدا في ضبط الحياة السياسية، التي تعد نواة السلطة التي تحكمها أسس تحرك الحياة الاقتصادية للمحافظة على التوازن الأسري وتوزيع الثروة وضمان التكافل الاجتماعي للوصول لتحقيق الأهداف المرسومة وفقا للبرامج الحكومية التي تحددها السلطة، كما تستهدف الأنماط المعيشية لضمان دخل فردي يكفل حياة ملائمة للفرد ومن اجل مكافحة مظاهر الفقر و التغلب على آليات الفساد الإداري توجه الدول كل امكاناتها لتوفير المتطلبات التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة، باعتبار الشعب مصدر لكل سلطة فمن حقه ان تكفل له السلطة بيئة تنموية وفقا للأصول التي تحكمها الفوارق الفردية.

المشاكل الفنية الخاصة بالإنتاج وضبط الجودة . كما تقوم البرامج بتحفيز صغار المستثمرين وتدريبهم على كيفية إنشاء وإدارة المشاريع , كما لو تساهم تلك البرامج في إقامة الحاضنات الصناعية وحاضنات رجال العمال التي تساهم بتوفير المكان المناسب لإقامة المشروع المناسب لبدء مشروع صغير مع تقديم خدمات شاملة سواء كانت فنية أو إدارية أو محاسبية أو تسويقية لمجموعة من المشروعات لتتكامل مع بعضها البعض ,وعندما يصل أي من هذه المشاريع إلى المستوى الاقتصادي الذي يؤهله للاستمرارية بدون دعم من الحاضنة ,يقوم بعدها إلى الانتقال إلى مكان آخر خارج الحاضنة . ومن ابرز هذه المشاريع المشروعات الصناعية والزراعية وكذلك الثروة الحيوانية.

5. خاتمة:

تعد ظاهرة الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية التي عانت منها الجزائر ولازالت تعاني منها خاصة مع الظروف لاقتصادية السائدة على المستوى المحلي والمستوى العالمي، هذه الظاهرة التي تلقي بنتائجها على أطراف المجتمع الانتشار الأمراض والبطالة وتدهور الحالة الصحية وسوء التعليم... إلخ، لذلك عملت الجزائر ولا تزال تواجه تحديات هذه الظاهرة وتعمل على التخفيف منها من أجل توفير الحد الأفضل لحياة من الرفاهية، حيث شجعت الاستثمار الخاص من خلال التحفيزات الممنوحة لامتناس البطالة وتشغيل رؤوس الأموال في الجزائر بدل هروبها للخارج، عمليات التضامن المدرسي مع سائر

. قائمة المراجع

12. وزارة الطاقة. (2015). الطاقة المتجددة. تاريخ الاسترداد 12 24 ,

energy.gov.dz: من 2018،

www.energy.gov.dz/francais/uploads/2016/Energie/energie-renouvelable.pdf

13. وزارة الطاقة والمناجم. (2007). دليل الطاقات المتجددة. تاريخ

الاسترداد 12 19 , 2018، من energy.gov.dz:

http://www.energy.gov.dz/fr/enr/Guide_Enr_fr.pdf

14. ياسمين نوري. (بلا تاريخ). مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل

السياسات التنموية في الجزائر 1962-2012. كلية العلوم

الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو.

15. تم الاسترداد من 15 (08 19, 2019).

https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-brief-july-2016

16. شعور حبيبة، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعي (دراسة

مقارنة بين صندوق الزكاة في الجزائر ودويان الزكاة في السودان)، مجلة البحوث

الاقتصادية والإدارية، جامعة أم البواقي، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان

2018م، ص 190.

16. تم الاسترداد من 16 (08 17, 2019).

http://www.zakat-almuslim.org

17. Bouzidi, A. (2000). les années 90 de l'économie Algérienne. ENAG.

18. Bruno, M., & Pleskovic, B. (1995). conference on development Economics. London: Annual world bank.

19. International Energy Agency. (2018).

iea.org: تاريخ الاسترداد 12 19 , 2018، من IEA

https://www.iea.org/topics/renewables/

20. oxford university press. (2018). english

oxford living dictionaries 19 تاريخ الاسترداد .

2018 , 12en.oxforddictionaries.com: من

https://en.oxforddictionaries.com/definition/renewable_energy

21. S OUALI. (2006). Etude géothermique du

Sud de l'Algérie. Revue des Energies

Renouvelables 298 , (4)9، Centre de

Développement des Energies

Renouvelables، Algérie.

1. أحمد محمد عاشور. (11 08, 2019). تعريف الفقر. تم

الاسترداد من الألوكة الثقافية:

https://www.alukah.net/culture/0/106162/#ixzz5zb5Yzg1m

2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2001). دليل

مؤشرات التنمية البشرية. ورشة عمل حول مؤشرات التنمية، الأمم المتحدة، (صفحة 83). بيروت.

3. فطيمة حاجي. (2014/2013). إشكالية الفقر في الجزائر في ظل

البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014. كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة. Rapport

l'affinement de la .de synthèse (2006).

.Alger .carte de la pauvreté

4. كريم بودخدخ. (2011). رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير

القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. الملتقى الوطني الأول

حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحصير

لمرحلة ما بعد البترول.

5. مبارك بن زاير، و ثورية بلقايد . (2014). ظاهرة الفقر في الدول

العربية _المظاهر، الأسباب، و سبل العلاج، حالة الجزائر. الملتقى

الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في

ظل العولمة. جامعة الجزائر.

6. محمد & علي جمعان الشكيل رأفت اسماعيل رمضان. (1988).

الطاقة المتجددة (الإصدار 2). بيروت، لبنان: دار الشروق.

7. مراد ناصر. (16 08, 2019). تشخيص ومكافحة الفقر في

الجزائر. تم الاسترداد من

http://www.kantakji.com/media/4334/60338.doc

8. مركز تطوير الطاقات المتجددة. (2010). دليل المؤسسات العلمية.

تاريخ الاسترداد 12 23 , 2018، من cder.dz:

https://portail.cder.dz/ar/spip.php?page=itype=15&nstitution

9. مركز تنمية الطاقات المتجددة. (2016). الحصيلة السنوية. تاريخ

الاسترداد 12 22 , 2018، من CDER:

https://www.cder.dz/IMG/pdf/Bilan2016_web+couv.pdf

10. مركز تنمية الطاقات المتجددة. (2017). خريطة حقول الرياح في

الجزائر. تاريخ الاسترداد 12 20 , 2018، من CDER:

https://www.cder.dz/spip.php?article1446

11. وداد عباس. (2013). سياسات مكافحة الفقر دراسة حالة الجزائر.

مجلة الندوة للدراسات القانونية.